المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

دورية عدد :1س2/4 الرباط في:10يناير2025

إلـى

السادة رؤساء كتابة الضبط بمحاكم المملكة

الموضوع: حول تدبير الأداءات بصناديق المحاكم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فصلة بالموضوع المومأ إليه أعلاه، ومواكبة لسلسة المشاريع والبرامج التي تم تنزيلها لتأهيل منظومة العمل بصناديق المحاكم بمعية مختلف الشركاء والفاعلين بهذا الشأن، وكذا الرفع من القدرات التدبيرية لمحاسبي المحاكم، والانسجام مع ما تعرفه الإدارة القضائية من تأهيل شامل وعميق عبر رقمنة مختلف المهام والوظائف، وما لذلك من انعكاس على فعالية ونجاعة العمل؛

فعلى مستوى صناديق المحاكم، ساهم اعتماد الأداء الإلكتروني عبر مختلف الآليات التي تم تنزيلها في هذا الصدد في تقليص حجم السيولة النقدية الرائجة، الأمر الذي من شأنه الحد من المخاطر التي تهدد الأموال العامة والخاصة على حد سواء من جهة، وتخفيف الأعباء المرتبطة بنقل الأموال إلى المصالح المالية أو تحويلها بين مختلف محاكم المملكة من جهة أخرى.

حيث شرعت وزارة العدل في تفعيل خدمة الأداء الإلكتروني بواسطة البطائق البنكية، انطلاقا من أداء الرسم القضائي عبر الخط فيما يخص خدمات:(تسليم شهادات السجل التجاري، إيداع القوائم التركيبية، سحب شهادات الجنسية وإيداع المقالات عبر المنصة الخاصة بالتبادل الإلكتروني مع السادة المحامين..) إلى أداء مخالفات الرادار الثابت المؤدى عنها إلكترونيا.

ولتنويع آليات وسبل الأداء، فقد أضحى بإمكان مرتفقي العدالة استعمال أجهزة محطات الدفع الإلكتروني TPE، لأداء مختلف المصاريف القضائية والمداخيل الخصوصية بصناديق المحاكم، لاسيما وأن إستعمال هاته الآلية لا يترتب عنها اقتطاعات أو أداء مصاريف إضافية.

ومسايرة لركب التحول الرقمي في مجال الأداءات، فقد تم تعميم خدمة الأداء الإلكتروني المتعدد القنوات Multicanal، لفائدة السادة المحامين عبر منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين، من خلال إتاحة آليات متنوعة واختيارات متعددة للأداء من قبيل:

- ✓ بوابة فاتورتي؛
- ✓ الوكالات البنكية؛
- ✓ وكالات خدمات القرب؛
- ✓ تطبيقات الأداء عبر الهاتف المحمول؛
- ✓ موقع محاكم بالبوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

وفي هذا السياق، وإذا كان رهان اعتماد كل هذه الآليات، هو تحقيق الفعالية والنجاعة في الأداء والحد من المخاطر، فإن ذلك لا يحجب عنا أن تحقيق هذا المبتغى رهين بمدى الانخراط الجاد في ورش التحفيز على استعمال تلك الآليات الحديثة عبر دعوة مختلف مرتادي المحاكم من مساعدي القضاء ومتقاضين لإنجاح ورش التحول الرقمي في منظومة صناديق المحاكم، بما يجعلها تضاهي مثيلاتها في مجال تدبير الأموال بباقي الإدارات والمؤسسات العمومية، إذ لا يكفي توفير كل هذه الآليات ورقمنة المساطر لتحقيق الانتقال المنشود والتحول المطلوب، بل لابد من تظافر جهود كافة المتدخلين وانخراط جميع الفاعلين والعاملين في منظومة العمل والإسهام في إنماء فكر جديد وثقافة جديدة تخدم هذا التحول وتؤمن به وتكرسه قولا وفعلا.

ولأجل ذلك، فإننا نهيب بكم إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام وتسطير خطط عملية ومضاعفة الجهود للتعريف بآليات الأداء الإلكتروني التي أضحت متاحة بمحكمتكم، وما تقدمه من خدمات، وما توفره من جهود وضمانات، وتحسيس السادة المحامين وباقي منتسبي العدالة وجميع المواطنين، باقتراح إمكانية الأداء بواسطة آليات الأداء الحديثة المشار إليها أعلاه، أو الأداء بواسطة الشيكات متى تجاوز المبلغ 1.000,00 درهم، مع الحرص والسهر على تطبيق ما جاء في هذه الدورية، بالجدية والحزم المعهودين فيكم، وإشعاري بما قد يعترضكم من صعوبات بهذا الشأن، والسلام./.

وزير العدل

عبد اللطيف وهبي